إنزلاقات ديمقراطية التعليم في الجزائر

بقلم: أ.د. محمود يعقوبي
قسم الفلسفة: المدرسة العليا للأساتذة *بوزريعة*

إن ديمقراطية التعليم تعني في الحقيقة ديمقراطية التعلّم، أي جعل التعلّم حقًا من حقوق المواطنين، ومنع احتكار التعليم ومنع قصره على فئة معينة كما كان مقررا في عهد الهيمنة الأجنبية. التي دامت سلطتها طيلة قرن وثلثه، والتي كانت تحول دون انتشار التعليم بين الجزائريين لإجبار الناشئين منهم على العمل في المهن السفلى في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، وعلى العمل في الفلاحة والرعي ولا سيما لإحواجهم إلى الانخراط في الجيش الفرنسي، فكان عدد الذين يتمكنون من الجزائريين من الالتحاق بالتعليم العالي قليلا جدا بالنسبة إلى عدد السكان الجزائريين وكان عدد الأطباء والمحامين والصيدليين والمهندسين منهم يعد على الأصابع في الجزائر كلها.

وما أن قامت الدولة الجزائرية بعد معركة التحرير، حتى رفعت شعار ديمقراطية التعلّم، ونشره بين جميع فئات المواطنين على حد سواء في جميع أرجاء الوطن في المدن والأرياف والبوادي. وكاد التعلّم يصبح إجباريا، بحيث يمكن أن نقول إن العشرية الستينية في القرن الماضي لم تنقض حتى أصبح التعلّم في جميع مستوياته الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية، مجانا في متناول جميع الجزائريين ذكورا وإناثا في الشمال والجنوب وفي الشرق وفي الغرب. واقترن كل ذلك بمحو الأمية.

وقد ترتب على هذا التفتح على التعلّم، تنافس كبير على شغل المناصب الإدارية التي كانت مقصورة على الأجانب في مختلف الهياكل الإدارية، وعلى شغل مناصب التعليم في جميع مستوياته دون مراعاة في كثير من الأحوال للمستوى العلمي الذي تتطلبه مناصب التعليم.

وفي خضم هذه التحولات السريعة في التعليم والتوظيف كان العدد المطلوب في مختلف هياكل الدولة، أكبر بكثير من العدد الذي يتخرج من مؤسسات التعليم بمختلف مستوياته. وبما أن الطبيعة تخشى الفراغ كما يقال، فقد أصبح تعميم التعليم طريقا للاهتمام بالكم على حساب الكيف.

فوقع التساهل عند كثرة الطلب وقلة العرض، في المستوى العلمي المطلوب لشغل المناصب الإدارية والعلمية وامتد ذلك إلى مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي في الستينات من القرن الماضي.

لكن في مقابل هذا أصبحت الدولة الجزائرية تعد أطباءها ومحاميها ومهندسيها ومعلميها وأساتذتها، وكثير منهم من أصل ريفي أو بدوي أو من طبقة فقيرة.

وبعد هذه اللمحة الخاطفة إلى ما حصل في الستينات من القرن الماضي في قطاع التربية والتعليم، نريد الآن أن نخلص إلى المقصود بالذات من هذه المداخلة، وهو بيان أن ديمقراطية التعليم هي في ذاتها حق طبيعي وشرعي قد تم تطبيقها على حساب حقوق طبيعة وشرعية أخرى.

لأن المقاصد السياسية والتباهي بالانجازات الاجتماعية قد جعلت الدولة من خلال الحكومات المختلفة التي تناوبت على سدة الحكم، تهتم بالأرقام الضخمة في عدد مؤسسات التعليم والمنتمين إليها في جميع مستويات التعليم. وقد حال ذلك بينها وبين الانتباه إلى مراعاة حقوق الدارسين في احترام قدراتهم الطبيعية التي تختلف من فرد إلى آخر، والتي ارتطمت بجدار التوجيه الإجباري في الدراسات الثانوية والجامعية. فأصبح بعض الدارسين يجدون أنفسهم مجبرين على السير في مسارات دراسية لا يرغبون فيها أولا يستطيعون السير فيها.

عندئذ ينبغي أن نتساءل: هل مجانية التعليم تستلزم التضحية بقدرات المتفوقين الذين يلزمون بكبح هذه القدرات، لكن تبقى في حدود قدرات من هم دونهم؟.

ألم يكن من الممكن الجمع بين حق المواطن الطبيعي في التعليم، وحقه في احترام قدراته. فيتعلم المتفوق بحسب قدراته الطبيعية، ويتعلم من هو دونه بحسب قدراته الطبيعية أيضا؟ أو ليس في هذا عدل تام بحسب الاستحقاق ودرجاته؟.

وهل كان بإمكاننا أن نغير قوانين الطبيعة أو سنة الله في خلقه؟ وهل كان بإمكان الإرادة البشرية أن تحدث في المتعلم أفضل مما هيأته له وراثته البيولوجية وظروفه الاجتماعية؟.

أليست الديمقراطية في التعليم أن نعطي كل ذي حق حقه من التعليم وأن نعطيه حقه في اختيار نوع التعلم ومقداره بحسب رغبته واستعداده؟.

إن حصيلة ديمقراطية التعليم خلال نصف قرن كما طبقت في الجزائر، كافية لأن تبين لكل ذي بصيرة أن التسوية بين كل المواطنين في التمتع بحق التعلّم بحسب الرغبة والكفاءة، هي مبدأ تقتضيه العدالة الاجتماعية. لكنها كافية أيضا لأن تبين لذوي الألباب أن احترام حق كل المواطنين في تنمية قدراته الطبيعية بحسب اختياره، هو أيضا مبدأ تقتضيه العدالة الاجتماعية.

ويبقى علينا في الأخير أن نتساءل إن كان حقا أن ديمقراطية التعلم تعني بالضرورة حق المواطن الناشئ في التعلّم فقط؟ أو ليس هذا الحق نفسه يتضمن حقه وحق غيره في احترام فروقهم الفردية واحترام حق الاختيار، ويتضمن كذلك العدول عن الاختيار في مكان الآخرين؟.

فإذا أمعنا النظر بكل موضوعية في ما حصل في سياسة التربية والتعليم في الجزائر خلال نصف القرن الماضي، فإنه يمكننا أن نستشف حصيلة لا ينكره إلا المماروِن وهي أن ديمقراطية التعليم قامت على التسوية بين المواطنين في التعلم. لكن هذه التسوية في التعلم سرعان ما انزلقت من التسوية في الحقوق إلى التسوية في الاستحقاق الذي قام هو الآخر على فكرة إهمال الفروق الفردية في الكفاءة والتفوق.

واعتقد أن في هذا مثالا جيدا على خلط المفاهيم لدى الذين يرفضون التمييز بينها، وعلى التعبير ببعضها عن بعضها الآخر المناقض لها، عندما يجري ذلك على ألسنة المغالطين أو المغالَطين!